

عنه ، يعيشون في واد غير واديه ، ويدرسون أحوالاً غير أحواله .
ثم كان من آثار ذلك أن دخلت التشريعات الأجنبية على بلاد
المسلمين ؛ فأصبحت دستور الحكم ، وأساس الإدارة ، وقانون
القضاء ، وعماد النظام في كل ناحية من نواحي الأعمال !
هكذا كان الفقه وهكذا صار !

كثيراً ما أسائل نفسي : هل كان الفقهاء الأولون طرازاً غير
طراز سائر الناس ؟ هل منحهم الله ما لم يمنحه أحداً من بعدهم ،
فكانهم من العقل ما لم يؤت العقلاء ، ورزقهم من صحة الفهم وقوة
الإدراك ما لا يفتني لأحد بعدهم من ذوى الفهم والإدراك ؟ هل
نتحت كنوز العلم والمعرفة والنظر عنصراً من الزمان ثم غلقت
أبوابها وأحسبم رتاجها فلن تفتح بعد ذلك لأحد من العالمين ؟
إني أحب هؤلاء الفقهاء وأجلهم ولكنني مع ذلك لا أستطيع
أن أجيب عن هذه الأسئلة « بنعم » لأن فضل الله أوسع من
أن يقصر على زمان دون زمان ، أو يختص بقوم دون آخرين
لا أستطيع أن أجيب « بنعم » لأن كتاب الله خالد ،
والخطاب به عام لجميع الناس سواء منهم المتقدمون والمتأخرون :
كلهم مطالبون بأن يتدبروه ويعقلوا هدايته ، ويدركوا أسراره ،
ويَلْتَمِسُوا^(١) منه حجة الله على عباده ، وينتفضوا به في دينهم
ودنياهم . ولو جاز أن تقف العقول البشرية عن متابعة هداية الله ،
وعن تدبر كلمات الله ، لما قامت حجة الله على المتأخرين من الناس
كما قامت على المتقدمين منهم ، ولما كانت هناك فائدة عملية
في أن يضمن الله الحفظ والخلود لكتابه الكريم !

إذن فما بالنا قد حرمانا أنفسنا هذا المتاع العقلي ، وهذه اللذة
الفكرية فلم ننظر كما نظرنا ، ولم نجهد كما اجتهدنا ؟ بل لماذا رضينا
أن نكون صدق لهم في كل شيء حتى لنستشيرهم ولا نستشير
عقولنا في أحوال شهدناها وخطبوا عنها ، ورأيناها رأى العين
وتوهموها ؟ !

« شروط الاجتهاد » هي التي قضت علينا بذلك ! نعم شروط
الاجتهاد التي تصورها أهل العلم من المتأخرين شيئاً هائلاً رهيباً ،
وأسرفوا في قبيد أنفسهم وقبيد الناس بها ، وأقاموا منها حجاباً
بين العقول وما أوسع الله لها من مدنى في التأمل والتفكير !

شروط الاجتهاد في الفقه الإسلامي

دكتور محمد محمد رشدي



كان الفقهاء
الأولون من
المسلمين مثلاً علياً
في النشاط العلمي ،
والتفكير العقلي ،
والجرأة على
الدراسة والشجاعة
في مواجهة الحقائق .
درسوا كتاب الله
وسنة رسوله ،
وفهموا مقاصد
الشريعة ، وأدركوا
أسرارها ، وعرفوا

أحوال عصرهم ، وعادات قومهم ، واجتهدوا ما وسعهم الاجتهاد ،
ولم يقصروا في ناحية من نواحي النظر ، حتى ملثوا طباق الأرض
علماً ، ووسعوا دائرة الفقه ، وجعلوا من مباحثه صوراً تمثل حياة
الناس في عصورهم تمام التمثيل ، ونشروا علمه الخفاق على دور
الحكم والولاية والقضاء ، ومراكز الإدارة والسياسة ودوائر
الأموال والأعمال !

ثم دار الزمان دورته ، وجاءت من بعد ذلك عهود ركبت
فيها ربح الفقه ، وغلقت أبواب الاجتهاد ، وأصبح الفقهاء رواة
لبن كانوا قبلهم يرددون أقوالهم ، ويشرحون عباراتهم ، ويدرسون
ألفاظهم ، ويتمصبون لنهائهم ، وابتعدوا بالفقه عن الحياة الواقعية ،
واحتفظوا منه بصور أثرية تتحدث عن عصور منقرضة وتصف
أحوالاً مندثرة ؛ وكان من آثار ذلك نفور أهل الحكم والسلطان
منه لشعورهم بأنه على صورته التي صار إليها لا يلي حاجات الأمم ،
ولا يصلح عيوبها ، ولا يحمل مشاكلها . وكان من آثار ذلك
أيضاً أن انقطعت الصلة بين أهله وبين المجتمع ، إذ أصبحوا غرباء

(١) لئن فلان الكلام من فلان ، أخذته عنه معاينة وفهمه

أبي المتأخرون إلا أن يجعلوا للاجتهاد شروطاً ، ثم زعموا للناس أن هذه الشروط صعبة لا يستطيعها أحد ، كثيرة متشعبة لا تكاد تجتمع لأحد ، فأغلقوا باب الاجتهاد ، وأوجبوا على الناس أن يقلدوا ، ثم لم يكتفوا بذلك حتى أوجبوا عليهم تقليد فقهاء مدعيين ، تصعبون لهم ، ويزعمون أنهم أولى بالاتباع من غيرهم ، ولكن أقوالهم اضطرت في ذلك اضطراباً يثير الظنون ، ويفرى بالهم : قالت طائفة منهم : لا يجوز لأحد أن يختار بعد أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر . وقالت طائفة أخرى : لا اختيار بعد الأوزاعي وسفيان . وقال قوم : ليس لأحد أن يختار بعد الشافعي . وقال آخرون : ليس لأحد أن يختار بعد المائتين من الهجرة . ولما اشتهرت المذاهب الأربعة المعروفة وكان لها أتباع ومتصبون يخشى بعضهم كيد بعض ، اصطالحوا فيما بينهم على أنه لا يجوز تقليد أحد سوى هؤلاء الأئمة ، فجعلوا لحكمهم أثراً رجبياً ينسحب على جميع الفقهاء الذين اجتهدوا ، فلم يعد لأحد أن يأخذ بقول الليث أو سفيان أو غيرها من أصحاب المذاهب التي لم ترزق من الجد وحسن الطالع ما رزقته هذه المذاهب المعروفة ، فأقرضت ولم يبق لها أنصار يدافعون عنها ، ويدعون إليها

فعلوا ذلك كله ، وأقوه في روع العامة كأنه عقيدة من العقائد ، وشغبوا به على أصحاب العقول الراجحة ، والأفكار الحرة ، وأعلنوا عليهم حرباً طاحنة ، جيوشها العامة والدعاء ، وأسلحتها التكفير والري بالزندقة والخروج على إجماع الأمة ، والظنير في الأئمة الذين ارتضاه المسلمون ... الخ ، ثم عكفوا على كتب مخصوصها لا يعرفون غيرها ، ولا يعتمدون على سواها ، ولا يتلقون شريعة الله إلا منها ، ذلك بأنها ألفت على هذه الشريطة في عصور التأخر الفقهي ، وزعموا أن الدنيا خلت ممن يستطيع أن يخرج على هذه الكتب ، أو يتكلم في العلم دون أن يعتمد عليها ، بل حرموا على الناس أن ينظروا في كتاب الله أو سنة رسوله نظر العلماء المستنبطين ، وأوجبوا على العالم ألا يقضى ولا يقضى بشيء منهما حتى يعرضه على ما نقله هذه الكتب من أقوال مناهبهم ، فإن وافقها جاز الحكم به ، وإلا وجب رده وعدم قبوله !

تلك آثار بئسمة المدى ، لا يزال الفقه الإسلامي يعانيها ويحمل إصرها وأغلالها ، وتتمتر في أشواكها وعقابها ، وهو الفقه الذي ورثناه عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعن أصحابه من بعده ، وعن الأئمة المهتدين ، قوياً لا يعرف الضعف ، ناشطاً

لا يعرف الجود ، واسعاً لا يضيق صدره بالتنازل والأحداث ! شروط ؟ ومتى كانت للاجتهاد شروط ؟ هل ذكرت في كتاب الله أو في سنة رسوله ؟ هل كان الصحابة الذين اجتهدوا واختلفوا وتعددت آراؤهم يعرفونها ؟ وهل روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان ينههم عن الاجتهاد أو يشترط له شروطاً خاصة ؟

لقد كان الصحابة رضی الله عنهم مع تقاوتهم علماء وفهماً وإدراكاً كالأمرار التشريع يجتهدون ويختلفون فيما بينهم ؛ وربما انفرد الواحد منهم بالرأى لا يراه غيره ، ولقد وجد من بعدهم عشرات بل مئات من المجتهدين ، وكانت لهم حرية فكرية واسعة المدى ، فأين في هذا كله خبر تلك الشروط وأين حبسها ؟ وهل زعم أحد أنهم أعلنوا أنفسهم أولاً لتبيل شروط معينة ، وأشهدوا الناس على أنهم حصلوها ثم أخذوا بعد ذلك ينظرون ؟ كلا فليس الاجتهاد منصباً تمنحه الأمة وتمنعه ، وإنما هو مرتبة علمية يشربها العالم من نفسه ، وليس كل أحد يدعي ذلك . ولم نسمع أن أحداً من أهل العلم قد التمس أو أقدم عليه دون أن تكون له أداته الطبيعية ؛ وليس الناس ملزمين برأى من الآراء كأنه فريضة محكمة ، وإنما هو العلم أساسه الحجة والبرهان . ولو اتفق الناس على أن رجلاً منهم صار من أهل الاجتهاد لما أعفاه ذلك من تحميم العقول لآرائه ، والتثبت من حجته . ولو أنكر الناس على رجل منهم هذه المنزلة لما أعفاه ذلك من الخضوع لرأيه حين تكون الحجة إلى جانبه

فليس الأمر إذن أمراً شروطاً تشترط ، وإنما هو العلم يجب أن تسمع كلمته من أي فم كان ، وأن تفهم وقبول إذا كانت حقاً ، وأن ترفض وترد إذا كانت باطلاً ، والحق أحق أن يقبَل !

ولكن ، لنضع هذا كله جانباً ، ولننظر في نفس هذه الشروط كما يصورها الذين خوفوا الناس بها ، وحجروا على العقول من أجلها !

تصفح ما شئت من كتب الأصول التي وضعتها المتأخرون ، وأقرأ ما شئت من هذه الشروط ، تجده يبدو لك أول الأمر عسيراً لا يستطيع تحقيقه ؛ فلذا راجعت فيه الشروح والحواشي والتقريرات ، وجئت الأمر على خلاف ما بدا لك ، ووجدته شرطاً هيناً سهل الحصول

مذاهب العلماء أيهم كان، أو يعلم أن هذه واقعة متولدة في مصر لم يكن لأهل الإجماع فيها خوض»^(١)

أما الناسخ والنسوخ فهذه كتب التفسير والحديث تعد بالثلاث وقد تكفلت ببيان مواضع النسخ بياناً شافياً . على أن جهابذة العلماء لا يرون القول بنسخ شيء من إلكتاب الكريم

شروطاً بعد ذلك أن يكون المرء عالماً بلسان العرب وعلم أصول الفقه ، ثم قالوا إلى حد يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله وحقيقته ومجازه وعلمه وخاصه ومحكمه ومتشابهه ومطلقة ومقيدة ونصه وخفواه ولحنه ومفهومه الخ

والأمر في ذلك يسير وإن بنا متصراً . فعندنا من العلماء من يعرف لسان العرب كما كان يعرفه العرب أنفسهم ، ومن فاق الأولين بصراً بعلم أصول الفقه وقدرة على التصرف فيه ، وبين أيدينا جميع مؤلفات العلماء في ذلك وفي قدرتنا أن نستخرج منها ما نريد ، وقد قربوها كما يقول الشوكاني أحسن قريب !

هذه هي شروط الاجتهاد كما يراها المتأخرون ، وهي شروط في المجتهد المطلق الذي ينظر ويستدل ويستنبط في جميع أبواب الفقه ؛ فأما الذي ينظر في باب دون باب ، أو في مسألة دون مسألة ، فالأمر فيه أيسر ، وقد أجازوا له ذلك دون أن يشترطوا فيه إلا « أن يكون على بصيرة فيما يفتي »

فأى شيء في هذه الشروط يصعب تحقيقه ؟ وكيف يقال ذلك في عصر العلم والمراجع والمكتبات والقهارس والمليغ والجميات ؛ الرسائل والمؤتمرات العلمية والمصحف والمجلات والدراسات المنظمة ، وهو لم يقل في عصور كانت العلوم فيها ناشئة ، وكان العلماء فيها يرحلون للحديث الواحد من بلاد إلى بلاد !

أما بعد فقد أتى على الناس حين من الدهر كان التدين فيه هو طابع الحياة ، وكانت مظاهر الورع والتقوى والصلاح تستطيع أن تغطي القصور والضعف وقلة الانتاج

أما اليوم فإنتا في زمان هجمت علينا فيه الثقافات من كل جانب ، وأصبح الناس بحاجة إلى التوسع في العلوم ، وتلبية مطالب الحياة ؛ وأصبح النضج الفكري عنوان التقدم ووسيلة الاحترام فإذا التمس العلماء أن يعيشوا في العصر الحديث بما كانوا يعيشون به في العصر القديم فقد التمسوا الحال

محمد محمد الحرفي

(القاهرة)

المدرس في كلية العمارة

قالوا : أول شروط الاجتهاد أن يكون المرء عالماً بكتاب الله وستة رسوله ؛ ثم جملوا بضخمون هذا الشرط ، فحكوا لنا خلاف العلماء فيما يجب علمه من السنة ؛ فقالوا : ألفان ؛ وقالوا : عشرة آلاف ؛ حتى زعم بعضهم أنه سأل أحمد بن حنبل : كم يكن الرجل من الحديث حتى يمكنه أن يفتي ؟ يكفيه مائة ألف ؟ قال : لا ؛ قال : ثلثمائة ألف ؟ قال : لا ؛ قال : أربعمائة ألف ؟ قال : لا ؛ قال : أيكفيه خمسمائة ألف ؟ قال : أرجو !

لا تخف — أيها القارىء — ولا تستعصب الأمر ، فإن شارح التحرير يقول : « إن ذلك محمول على الاحتياط والتغليظ في الفتيا »^(٢) ؛ وإن النزالي يقول : « لا يشترط معرفة جميع ما في الكتاب ، بل ما يتعلق به الأحكام ... ولا يشترط حفظها عن ظهر قلبه ، بل أن يكون عالماً بمواضعها بحيث يطلب منها الآية المحتاج إليها في وقت الحاجة ، ولا يلزم حفظ السنة عن ظهر قلبه ، بل أن يكون عنده أصل مصحح لجميع الأحاديث المتعلقة بالأحكام . ويكفيه أن يعرف مواقع كل باب فيراجعه وقت الحاجة »^(٣) .

فانظر كيف بدأ هذا الشرط عسيراً هائلاً ، ثم عاد خفيفاً هيناً ! وقالوا : لا بد أن يكون قادراً على التمييز بين الصحاح والحسان والضماق من الأحاديث ، بحيث يعرف حال رجال الأسناد معرفة يتمكن بها من الحكم على الحديث بأحد هذه الأوصاف ؛ والشوكاني يطلق على هذا الشرط فيقول : « وليس من شرط ذلك أن يكون حافظاً لحال الرجال عن ظهر قلب ، بل للمعتبر أن يتمكن بالبحث في كتب الجرح والتعديل من معرفة حال الرجال »^(٤) ؛ وكذلك يقول صاحب مسلم الثبوت : « مع العلم بحال الرواة ، ولو بالنقل عن أئمة الشأن »^(٥) .

وقالوا : لا بد أن يكون عالماً بمسائل الإجماع ، والناسخ والنسوخ . ويقيد الشوكاني هذا الشرط بقوله : « إن كان ممن يقول بحجية الإجماع ويرى أنه دليل شرعي »^(٥)

ويقول النزالي « وليس معنى ذلك أنه يلزمه أن يحفظ جميع مواقع الإجماع والخلاف بل في كل مسألة يفتي فيها فينبغي أن يعلم أن فتواه ليس مخالفاً للإجماع . إما بأن يعلم أنه موافق منهجاً من

(١) شرح التحرير ج ٣ ص ٢٩٢

(٢) للمصنف للنزالي ج ٢ ص ٣٠١

(٣) إرشاد القبول للشوكاني ص ٢٣٤

(٤) مسلم الثبوت « نسخة الفرح » ج ٢ ص ٢٦٣

(٥) لإرشاد القبول ص ٢٣٤